

سوق دمشق للأوراق المالية تنفذ 292 صفقة بقيمة فاقت 37 مليون ليرة

السبوية عن العام 2015 لكّل من الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية وبنك الشام و للشركة الأمجلة للنفق حدث طلّت هيئة الأوراق الأسواق المالية من الشركات المساهمة الخاضعة لإشرفائها وإفادتها بإفصاحات النصف الأول من العام المالي الجاري وذلك خلال مدة أقصاها بداية آب الجاري.

تداول 327.593 ألف سهم بقيمة 37.155 مليون ليرة عبر 18 جلسة موزعة إلى 291 صفقة عادية بحجم تداول 287.593 ألف سهم بقيمة 32.155 مليون ليرة وصفقة واحدة ضخمة بحجم تداول 40 ألف سهم بقيمة 5 ملايين ليرة.

ونشرت سوق دمشق للأوراق المالية البيانات المالية نصف سنوية عن العام 2015 لكّل من الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية وبنك الشام و للشركة الأمجلة للنفق حدث طلّت هيئة الأوراق الأسواق المالية من الشركات المساهمة الخاضعة لإشرفائها وإفادتها بإفصاحات النصف الأول من العام المالي الجاري وذلك خلال مدة أقصاها بداية آب الجاري.

شروط بيئية واجتماعية لبنك الدولي

أعلن البنك الدولي عن حزمة شروط اجتماعية وبيئية جديدة يتعين على الدول الأعضاء 188 لبيتها إذا ما أبادت الحصول على قروض من هذه المؤسسة المالية الكبرى في مجال التنمية الاقتصادية.

وتؤثر على طرف حياتهم. وكان البنك الدولي اقّر في مطلع آذار بأن بعض مشاريعه التنموية أدت إلى تهجير سكان من ديارهم. ويعوجب القواعد الجديدة فإنّ البنك الدولي سيشرط من الآن فصاعداً، للمرة الأولى، على الدول المقترضة ضمان حقوق العمال ولا سيما حقهم في تشكيل نقابات أو الانضمام إليها وفي إجراء مفاوضات جماعية. كما عدل البنك اقتراحا سابقا في شأن المعايير البيئية التي سبق أن أثار غضب العديد من منظمات المجتمع المدني في تموز 2014.

بأضرار على البيئة، مع تشديد على تمويل مشروع ما على «موافقة» السكان المحليين على المشروع إذا ما كان يؤثر على ظروف حياتهم.

وتشدت 19 منظمة غير حكومية بينها «أوكسفام» بالشروط الجديدة، مؤكدة في بيان مشترك أنّ هذه التعديلات تضعف المعايير التي تحكم آليات التمويل المتبعة في البنك.

وقالت المنظمات في بيانها إنّ هذه القواعد «تضعف كثيرا حماية السكان المعننين والبيئة في آن معا، في الوقت الذي يعتزم فيه البنك الدخول في مشاريع عالية المخاطر».

ويعتبر البنك الدولي المؤسسة الشقيقة لصندوق النقد الدولي وهو يواجه منافسة متزايدة من مؤسسات تمويلية أخرى أنشأتها الدول الناشئة ولاسيما الصين.

يونكر يتوقع التوصل إلى اتفاق بين أثينا ودائها قريبا

فشدّد على أنه طالما استبعد خروج اليونان من منطقة اليورو ولو أنه ترتب على المفوضية أن تستعد لمثل هذا الاحتمال لأنه كان مطروحا على الطاولة، ولا سيما من قبل ألمانيا».

وتابع: «طلاما بذلت كل ما بوسعي حتى لا تتحقق هذه الفرضية التيسيرية لأنه لو خرجنا البلد الأضعف، لكانت الأسواق وجدت حتماً بلداً آخر يبدو بمثابة الحلقة الأضعف».

وأردف: «لم أجد يوماً أحداً بوسعه أن يشرح لي بالتفصيل العواقب في حال خروج اليونان من اليورو». وعلى عكس ذلك، رأى يونكر «أنّ التضامن يجب أن يسود بين الدول»، قائلاً: «لا يستحق سوى حوض الدول الأعضاء في منطقة اليورو على التفكير بشكل متواصل في ترسيخ الحوكمة الاقتصادية».

مشيراً إلى أنّ «العبرة الواجب استخلاصها من المشكلات اليونانية هي عدم الاستسلام بل الانكباب على العمل». غير أنه أعرب عن حرصه على تقليص «الخلافات البنوية التي قد تكون قائمة بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو والدول غير الأعضاء فيها مثل بريطانيا». وطرق إلى الاستفتاء الذي تعزّمت بريطانيا تنظيمه بحلول نهاية 2017 حول مستقبل البلاد واحتمال خروجها من الاتحاد الأوروبي، لافتا إلى أنّ «المفوضية تعمل على ترتيب مناسب مع لندن»، مؤكداً أنه «غير متخوف بهذا الصدد». وقال: «سننتقل إلى اتفاق مع البريطانيين لأنّ الشعب البريطاني يتميز بنهج براغماتي في كل ما يتعلق بالقضايا الأساسية».

وقال: «ليس هناك من سياسة جيدة على هذا الصعيد. علينا أن نحاول التوفيق بين الأفكار النبيلة وواقع الأوضاع السياسية المختلفة في الدول الأعضاء»، محذراً من أنه «ثمة أوقات في السياسة يجب فيها ألاّ نتبع الشعبويين، ولا أصبحنا نحن أيضاً شعبويين في نهاية المطاف».

هبوط الاحتياطي النقدي المصري إلى 18.5 مليار دولار

كبير في السنوات التي تلت الثورة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع الإيرادات. وسنّدت القاهرة في الأول من الشهر الماضي 670 مليون دولار من ديونها لنادي باريس للدول الدائنة، وهو ما أسهم بقوة في هبوط حجم الاحتياطي، في المقابل لم تحصل البلاد على أي مساعدات مالية خليجية يرسم موازنة العام المالي الجديد التي بدأت في الأول من تموز الماضي.

للبلاد قد انخفض بين شهري حزيران وتموز الماضيين بنسبة 16.6 في المئة، فإنه ارتفع بنسبة 10.7 في المئة على أساس سنوي، إذ زاد من 16.7 مليار دولار في تموز 2014 إلى 18.5 مليارا في الشهر الماضي.

وقبل اندلاع ثورة «25 يناير» ضد نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك كان المركزي المصري يتوفر على احتياطي نقدي بحدود 36 مليار دولار، قبل أن ينخفض بشكل كبير في السنوات التي تلت الثورة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع الإيرادات.

ويشكل القطاع نحو 10 في المئة من ثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وتتوقع الحكومة وفود عدد قياسي من الزائرين في 2015 وقالت وزيرة السياحة والرياضة كوسكارن واتانافرانجسول للصحفيين إن تايلاند استقبلت 2.64 مليون زائر في يوليو تموز بزيادة قدرها 38 في المئة على أساس سنوي.

ويشكل القطاع نحو 10 في المئة من ثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وتتوقع الحكومة وفود عدد قياسي من الزائرين في 2015 وقالت وزيرة السياحة والرياضة كوسكارن واتانافرانجسول للصحفيين إن تايلاند استقبلت 2.64 مليون زائر في يوليو تموز بزيادة قدرها 38 في المئة على أساس سنوي.

ويصل إجمالي عدد الزائرين في الأشهر السبعة الأولى من 2015 إلى 17.5 مليون زائر بارتفاع نسبته 31.6 في المئة على أساس سنوي. وتشير الإحصاءات التي قدمتها الوزارة لرويتز إلى أنّ إيرادات السياحة بلغت 818.4 مليار بات (23.30 مليار دولار) بارتفاع 30.6 في المئة على أساس سنوي.

وتتوقع الحكومة استقبال عدد قياسي للسياحين يبلغ 31 مليوناً هذا العام بما يزيد إيرادات قدرها نحو 2.2 تريليون بات، وموسم الذروة في النصف الثاني من العام.

سجل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية الشهر الثامن ارتفاعاً بنسبة 1.04 في المئة حيث بلغت قيمتها 1212.07 نقطة بتغير 12.51 نقطة مقارنة بشهر حزيران الماضي الذي هبط المؤشر فيه بنسبة 7 في المئة سالب.

ووفقاً لتقرير السوق عن شهر تموز الفائت، وصل عدد الصفقات المنفذة إلى 292 صفقة بحجم تداول 327.593 ألف سهم بقيمة 37.155 مليون ليرة عبر 18 جلسة موزعة إلى 291 صفقة عادية بحجم تداول 287.593 ألف سهم بقيمة 32.155 مليون ليرة وصفقة واحدة ضخمة بحجم تداول 40 ألف سهم بقيمة 5 ملايين ليرة.

ونشرت سوق دمشق للأوراق المالية البيانات المالية نصف سنوية عن العام 2015 لكّل من الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية وبنك الشام و للشركة الأمجلة للنفق حدث طلّت هيئة الأوراق الأسواق المالية من الشركات المساهمة الخاضعة لإشرفائها وإفادتها بإفصاحات النصف الأول من العام المالي الجاري وذلك خلال مدة أقصاها بداية آب الجاري.

وأكد أنّ «وزارة المال مستعدة لدفع تعويضات عن النقل البحري» كاشفاً أنه «أحال إلى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «إيدال» 20 مليار ليرة للدعم الزراعي، على أن يتم تحويل مبلغ مماثل بعد أسبوعين تقريباً للغاية نفسها».

وأعرب الجميل عن «شكر الصناعيين على الجهود المبذولة وعلى التعاون ولا سيما مع وزارة الصناعة ولا سيما من أجل تلبية طلب الصناعيين».

وقال: «يبقى القطاع الصناعي الأمل في هذه الأزمات الاقتصادية السادة»، مشيداً بـ«قدرة الصناعيين وبنمايرتهم اليومية التي تدفعهم على متابعة التصدير يوماً ليوم خارج هذا الأمر أكبر دليل على نجاح الصناعة في تجاوز التحديات».

رأى رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر أنه من الممكن أن تتوصل اليونان سريعاً إلى اتفاق مع دائئها «ومن الأفضل 20 آب» مشيراً إلى «أنّ المفاوضات تجري بشكل يدعو إلى الارتياح».

وقال يونكر في حديث لوكالة «فرانس برس»: أمس: «إنّ جميع التقارير التي تردني توحى بأنه سيكون من الممكن إبرام اتفاق خلال شهر آب ومن الأفضل قبل 20 منه»، حول خطة مساعدة ثالثة لأثينا.

ويتوجب على أثينا بحلول هذا التاريخ من الشهر تسديد استحقاق للبنك المركزي الأوروبي بقيمة 3.4 مليارات يورو.

ويجري مغلون عن الجهات الدائنة الثلاث، المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، منذ أسبوع محادثات في أثينا لإعداد خطة المساعدة هذه التي تزيد قيمتها عن 80 مليار يورو ومدتها ثلاث سنوات.

وأضاف يونكر: «إنّ المفاوضات تتقدم بشكل يدعو إلى الارتياح سواء من وجهة نظر السلطات اليونانية أو من وجهة نظر المفوضية».

وكان وزير المالية اليوناني إقليدس تاساكولتوس أعرب للواء عن ثقته في التوصل إلى قرض جديد لليونان لمدة ثلاث سنوات بحلول 20 آب، لكن في حال تبين أنّ هذه المهلة قصيرة جداً، أوضح يونكر أنه «لا بد عندها من اللجوء إلى عملية ثانية بموجب آلية التمويل مرحلية» وهي وسيلة سبق أنّ استخدمها الاتحاد الأوروبي لمنع قرض طارئ بقيمة سبعة مليارات دولار لليونان في تموز.

وقبما ترد تقارير عن خلافات بين المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي الذي يشترط على الأوروبيين أن يشطبوا قسماً من الديون اليونانية حتى يشارك في الإنقاذ المالي لهذا البلد، حرص يونكر على التقليل من شأن مثل هذه الخلافات. وقال: «أعتقد أنّ هناك القليل من المبالغة في شأن الخلافات في وجهات النظر» مشيراً إلى أنّ صندوق النقد الدولي موجود في أثينا و«التوافق بين المؤسسات المعنية جيد جداً».

وعلق يونكر على اللبلة التي سبقت اتفاق 13 تموز بين أثينا وشركائها الأوروبيين على مبدأ خطة مساعدة ثالثة،

أعلن البنك المركزي المصري أمس أنّ احتياطي البلاد من النقد الأجنبي تراجع الشهر الماضي بملياراً و546 مليون دولار، لينتقل من أكثر من عشرين مليار دولار في نهاية حزيران الماضي إلى 18.5 مليار دولار في نهاية تموز 2015. ويعدّ حجم الاحتياطي النقدي للشهر الماضي الأدنى منذ آذار الماضي، والذي سجل 15.3 مليار دولار.

وإذا كان الاحتياطي النقدي المنخفض لا يشكل خطراً على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي تراجع الشهر الماضي بملياراً و546 مليون دولار، لينتقل من أكثر من عشرين مليار دولار في نهاية حزيران الماضي إلى 18.5 مليار دولار في نهاية تموز 2015.

وأعلنت وزيرة السياحة التايلاندية أمس أنّ عدد السياحين الوافدين للبلاد في تموز ارتفع بنحو 40 في المئة على أساس سنوي مع استمرار تعافي القطاع من تراجع حاد في 2014 الذي شهد احتجاجات في الشوارع استمرت شهرًا وانقلاباً عسكرياً. وتعدّد السياحة أحد الجوانب المضيئة القليلة في اقتصاد تايلاند الذي يواصل أداءه الضعيف بعد أكثر من عام من تولي الجيش السلطة في أيار 2014.

البناء

اجتماع تنسيقي لمتابعة أوضاع القطاع الصناعي بين وزارتي المال والصناعة وإدارة الجمارك



عقد وزيراً الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن والمال علي حسن خليل اجتماع عمل بمشاركة رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد نزار خليل، المدير العام لوزارة الصناعة داني جدهون، المدير العام لمعهد البحوث الصناعية الدكتور بسام الفرن، المدير العامة لمؤسسة المقاييس والمواصفات (لينور) ليانا درغام، رئيس جمعية الصناعيين الدكتور فادي الجميل، وكبار المسؤولين في وزارتي المال والصناعة وإدارة الجمارك وعدد من أعضاء مجلس إدارة جمعية الصناعيين، وخصص الاجتماع لمتابعة والتنسيق حول دفع الملفات والمطالب الصناعية.

وتنوع الحاج حسن بـ«التعاون الوثيق بين وزارتي الصناعة والمال، والذي أدى إلى إنجاز العديد من المشاريع التي تقيد القطاع الصناعي الذي يعتبر ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني».

وعندما تحدث الحاج حسن بـ«التعاون الوثيق بين وزارتي الصناعة والمال، والذي أدى إلى إنجاز العديد من المشاريع التي تقيد القطاع الصناعي الذي يعتبر ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني».

وأكد خليل أنّ «لاقتصاد سليماً من دون دور أساسي وفاعل للصناعة والزراعة، وبما أنّ وزارة المال مسؤولة عن المناخ والهيكلة الاقتصادية في البلاد، وبمهبها خفض العجز في الميزان التجاري، فإنها معنية بالعمل على كل ما يحسن الصناعة، وهي تتعامل مع هذا القطاع الإنتاجي على هذا الأساس الإيجابي، وعلى إعطائها

الاهتمام الذي يستحقه هذا القطاع الحيوي، وبما أنّ وزارة المال مسؤولة عن المناخ والهيكلة الاقتصادية في البلاد، وبمهبها خفض العجز في الميزان التجاري، فإنها معنية بالعمل على كل ما يحسن الصناعة، وهي تتعامل مع هذا القطاع الإنتاجي على هذا الأساس الإيجابي، وعلى إعطائها

اهتمامه الذي يستحقه هذا القطاع الحيوي، وبما أنّ وزارة المال مسؤولة عن المناخ والهيكلة الاقتصادية في البلاد، وبمهبها خفض العجز في الميزان التجاري، فإنها معنية بالعمل على كل ما يحسن الصناعة، وهي تتعامل مع هذا القطاع الإنتاجي على هذا الأساس الإيجابي، وعلى إعطائها

اهتمامه الذي يستحقه هذا القطاع الحيوي، وبما أنّ وزارة المال مسؤولة عن المناخ والهيكلة الاقتصادية في البلاد، وبمهبها خفض العجز في الميزان التجاري، فإنها معنية بالعمل على كل ما يحسن الصناعة، وهي تتعامل مع هذا القطاع الإنتاجي على هذا الأساس الإيجابي، وعلى إعطائها

9 مصارف لبنانية

ضمن أكبر ألف مصرف في العالم



أعلنت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية أنّ البيانات التي نشرتها مجلة «The Banker» الصادرة في شهر تموز الماضي والمتضمنة أكثر 1000 مصرف في العالم بموجب الشريحة الأولى لرأس المال (Tier1Capital)، أكدت دخول 83 مصرفاً عربياً ضمن أكبر ألف مصرف في العالم، منها 9 مصارف لبنانية، هي وبحسب الترتيب: «بنك عودة»، «لبنان والمهجر»، «بيجلوس»، «فرنسبنك»، «بنك بيروت»، «البحر المتوسط»، «سوسيتيه جنرال»، «اللبناني الفرنسي»، و«الاعتماد اللبناني».

واحتلت دولة الإمارات العربية المركز الأول بالنسبة لعدد المصارف المدرجة على اللائحة (19 مصرفاً)، تلتها السعودية (12 مصرفاً)، وثالثاً لبنان وقطر والبحرين (9 مصارف).

قباي: لتحرير الكهرباء من الهيمنة السياسية

أبد رئيس لجنة الطاقة والمياه النائب محمد قباي «الكلام الأخير لوزير الطاقة والمياه آرتور نظريان الذي وصف فيه وضع الكهرباء بالنسيء»، سائلاً: «من الذي أوصلنا إلى هذه الصورة القاتمة؟ أليس الجهة السياسية نفسها التي استلمت القطاع منذ العام 2008؟ وزير الطاقة يطالب اليوم بحوالي مليار دولار لحل أزمة الكهرباء أين هو مبلغ الميار ومنتحي مليون دولار الذي طالب به وزير الطاقة السابق جبران باسيل لحل أزمة الكهرباء؟»

وأشار إلى «وجود خطة عمل في القانون 181 الصادر في تشرين الأول من العام 2011 لم يتم تنفيذها من قبل باسيل لناحية تعيين الهيئة الناظفة لقطاع الكهرباء».

انطلاق شاحنات محملة بالبضائع عبر عبارات من مرفأ طرابلس

دبوسي: القطاع الخاص محور الاقتصاد

أشرف رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال توفيق دبوسي على تسفير الشاحنات المحملة بالبضائع عبر عبارات ضخمة تمّ تخصيصها لهذه الغاية عبر مرفأ طرابلس، في حضور مدير مرفأ طرابلس الدكتور أحمد تامر ومفجع العبارة محمد يوسف.

وقال دبوسي تعليقا على هذه الخطوة: «يؤكد اليوم القطاع الخاص أنه محور الحياة في لبنان على الرغم من الظروف التي يمرّ بها الحكم والسياسة، إلا أنّ هذا القطاع موجود ليقول إننا مؤمنون بذاتنا وبيوطننا وبالدولة التي نلتف حولها ونقل لها إنّ إمكاناتنا الفكرية والحدسية والمادية موجودة حتى ندعم المؤسسات والدولة لكي تتقف على قدميها. واليوم مالك هذه العبارة والمصدرون والناقلون تضامنوا جميعا مع بعضهم البعض من أجل دعم هذا المشروع من دون أي دعع من الدولة إلا الإيتمان بالذات والوطن وتصدير الإنتاج إلى الأسواق التقليدية في العالم العربي الذي تعود على فأكهتنا وخضرنا ومن أجل الانسجام بإيجاد بديل لمنتجاتنا».

وعن كلفة نقل الشاحنات عبر البحر، قال: «من المؤكد أنّ التكلفة سترتفع والحكومة خصصت مبالغ مالية لدعم الفرق، لكنّ الكل يعلم أنّ وضعها صعب لذلك أصدر القطاع الخاص على إكمال الطريق واليوم سنطلق العبارة من مرفأ طرابلس إلى خليج العقبة وأضنة، ونقول إنّ مرفأ

أشرف رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال توفيق دبوسي على تسفير الشاحنات المحملة بالبضائع عبر عبارات ضخمة تمّ تخصيصها لهذه الغاية عبر مرفأ طرابلس، في حضور مدير مرفأ طرابلس الدكتور أحمد تامر ومفجع العبارة محمد يوسف.

وقال دبوسي تعليقا على هذه الخطوة: «يؤكد اليوم القطاع الخاص أنه محور الحياة في لبنان على الرغم من الظروف التي يمرّ بها الحكم والسياسة، إلا أنّ هذا القطاع موجود ليقول إننا مؤمنون بذاتنا وبيوطننا وبالدولة التي نلتف حولها ونقل لها إنّ إمكاناتنا الفكرية والحدسية والمادية موجودة حتى ندعم المؤسسات والدولة لكي تتقف على قدميها. واليوم مالك هذه العبارة والمصدرون والناقلون تضامنوا جميعا مع بعضهم البعض من أجل دعم هذا المشروع من دون أي دعع من الدولة إلا الإيتمان بالذات والوطن وتصدير الإنتاج إلى الأسواق التقليدية في العالم العربي الذي تعود على فأكهتنا وخضرنا ومن أجل الانسجام بإيجاد بديل لمنتجاتنا».

وعن كلفة نقل الشاحنات عبر البحر، قال: «من المؤكد أنّ التكلفة سترتفع والحكومة خصصت مبالغ مالية لدعم الفرق، لكنّ الكل يعلم أنّ وضعها صعب لذلك أصدر القطاع الخاص على إكمال الطريق واليوم سنطلق العبارة من مرفأ طرابلس إلى خليج العقبة وأضنة، ونقول إنّ مرفأ

أشرف رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال توفيق دبوسي على تسفير الشاحنات المحملة بالبضائع عبر عبارات ضخمة تمّ تخصيصها لهذه الغاية عبر مرفأ طرابلس، في حضور مدير مرفأ طرابلس الدكتور أحمد تامر ومفجع العبارة محمد يوسف.

وقال دبوسي تعليقا على هذه الخطوة: «يؤكد اليوم القطاع الخاص أنه محور الحياة في لبنان على الرغم من الظروف التي يمرّ بها الحكم والسياسة، إلا أنّ هذا القطاع موجود ليقول إننا مؤمنون بذاتنا وبيوطننا وبالدولة التي نلتف حولها ونقل لها إنّ إمكاناتنا الفكرية والحدسية والمادية موجودة حتى ندعم المؤسسات والدولة لكي تتقف على قدميها. واليوم مالك هذه العبارة والمصدرون والناقلون تضامنوا جميعا مع بعضهم البعض من أجل دعم هذا المشروع من دون أي دعع من الدولة إلا الإيتمان بالذات والوطن وتصدير الإنتاج إلى الأسواق التقليدية في العالم العربي الذي تعود على فأكهتنا وخضرنا ومن أجل الانسجام بإيجاد بديل لمنتجاتنا».

وعن كلفة نقل الشاحنات عبر البحر، قال: «من المؤكد أنّ التكلفة سترتفع والحكومة خصصت مبالغ مالية لدعم الفرق، لكنّ الكل يعلم أنّ وضعها صعب لذلك أصدر القطاع الخاص على إكمال الطريق واليوم سنطلق العبارة من مرفأ طرابلس إلى خليج العقبة وأضنة، ونقول إنّ مرفأ

أشرف رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال توفيق دبوسي على تسفير الشاحنات المحملة بالبضائع عبر عبارات ضخمة تمّ تخصيصها لهذه الغاية عبر مرفأ طرابلس، في حضور مدير مرفأ طرابلس الدكتور أحمد تامر ومفجع العبارة محمد يوسف.

الرقم الصعب

حصّة لبنان

من الاتفاق النووي؟

■ إنعام خرّوب

منذ توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية، تزاحمت دول العالم والشركات الدولية الكبيرة للدخول إلى السوق الإيرانية، في شكل غير مسبوق، بعد تسع سنوات من العقوبات، وبعد مفاوضات شاقة وصعبة أفضت إلى الاتفاق الذي اعتبر إنجازاً تاريخياً. وتترقب الاوساط الدولية مزيداً من الانفراجات والانفتاح الاقتصادي في هذا البلد الذي يقدر حجم اقتصاده بنحو 370 مليار دولار، والاستثمارات الضخمة مع عودة الشركات الأجنبية إلى طهران، وخصوصاً في مجالات النفط والطاقة، بحيث تستعدّ إيران لإعادة مستوى إنتاجها من النفط إلى 3.6 ملايين برميل من 1.2 مليون برميل حالياً. كما يتوقع مراقبون زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما قيمته 3.5 مليارات دولار سنوياً.

وبما أنّ لبنان كائٍ دولة من دول العالم التي سيكون للاتفاق منحه انكساعات إيجابية عليها، وفي ظل انشغال الحكومة بملفاتها الشائكة وخلافاتها، يستعدّ القطاع الخاص اللبناني لتلقف هذه الفرصة ودخول هذه السوق الواعدة الزاخرة بالطاقات الاقتصادية والثروات النفطية والمدنية، بالإضافة إلى سوق استهلاكية تضمّ نحو 80 مليون نسمة، لأنه إنّه يتربّط مراحل تنفيذ الاتفاق قبل رفع العقوبات فعلياً، وخصوصاً أنّ إيران تحتاج بعد سنين من العقوبات إلى إعادة استنهاض الدورة الاقتصادية، وتفعيل الاستثمارات في قطاعات مختلفة وخصوصاً الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات والمقاولات والمعلوماتية والمصارف.

وعليه فإنّ الاهتمام اللبناني بهذا الاتفاق وكيفية الاستفادة منه لتحسين الوضع الاقتصادي اللبناني، لا يزال محصوراً بالقطاع الخاص، رغم أنّ لبنان يرتبط منذ العام 1997 بعدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المالية والاستثمارية والسياحية والتجارية مع إيران، وقد شهدت تلك المرحلة زيارات لمسؤولين لبنانيين إلى طهران وأبرزهم الرئيس العماد أميل لحود، والرئيس رفيق الحريري، وفي المقابل شهد لبنان زيارات لوفود إيرانية وتمدنية وشخصيات وأبرزهم الرئيسين محمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد. وقد عرضت الجمهورية الإسلامية المساهمة في قطاعات مختلفة كالكهرباء والطاقة والبنى التحتية، إلا أنّ الانقسامات السياسية وفرض بعض القوى تعامل الحكومة اللبنانية مع إيران عرقل مسار الأمور وأعاق عملية وضع البروتوكولات على سكة التنفيذ.

هناك العديد من المعطيات التي يمكن أن يستفيد منها لبنان بعد توقيع الاتفاق، فعودة إيران إلى أسواق النفط العالمية، بالقوة والزمخ المتوتين، سنؤدي حتماً إلى زيادة حجم النفط المعروض وبالتالي انخفاض أسعار برميل النفط ما يؤدي إلى تقليص فاتورة لبنان الطاقوية بما يتعكس إيجابا على إنتاج الكهرباء وخفض الأكالاف التي تتكبدها المصانع والمعامل والمؤسسات، بحيث تشكل كلفة الطاقة نحو 30 في المئة من إنتاج بعض السلع، لذا، تبدو الإرادة الرسمية في تطوير العلاقة مع إيران على هذا الصعيد مطلوبة وملحة، واختياراً جدياً لنواحي الحكومة في تقديم حلول ناجعة لإزمات قطاع الطاقة المزمنة في لبنان، مع العلم بأنّ هناك عرضاً مقدّمًا من الجانب الإيراني لبناء معدّل لإنتاج كهرباء بسعة ألف ميغاواط بكلفة 700 مليون دولار، لفترة تمتدّ إلى 18 شهراً بشروط ميسّرة وطويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا البلد الصغير يحتاج إلى أسواق جديدة لمنتجاته الزراعية والصناعية، وخصوصاً الصناعات الغذائية، لا سيما في ظلّ أزمة التصدير التي يعانيها منذ بدء الأزمة السورية والتي تفاقمت بعد إقفال معبر جابر ـ نصيب الأردني.

وعلى ضوء استعادة الجمهورية الإسلامية لأكثر من 100 مليار دولار من أرصدها المجمّدة، بما يعنيه من فرص استثمارية واسعة، تتجه الأنظار إلى القطاع المصرفي والسياحي في لبنان الذي، وعلى عكس قطاعي الزراعة والصناعة، يمثل الجانب الأبرز والأكثر جاذبية في الاقتصاد اللبناني. فيما يتعلق بتطوير العلاقات المصرفية مع إيران، تشكل عوامل ضعف القطاع المصرفي في إيران، وقوّته لبنانية نقطة الانطلاق في تنمية شراكة تكاملية قوامها رساميل إيران وخبرتا لبنان، وإنّ كانت الأرقام حول الاستثمارات المتبادلة والعلاقات التجارية والمصرفية لا تحطي مؤشرات انفراج حقيقي إلا على المدى المتوسط والطويل. أما بخصوص العلاقات السياسية، فالفرص كبيرة والعقبات أكبر لحل أبرزها في الطابع السياسي الديني الذي تُقدّم فيه إيران غالباً، من هنا كانت أغلب الحركة اللبنانية السياحية بتجاه طهران لأسباب تتعلق عليها الاعتبارات الدينية على حساب أي اعتبارات أخرى.

في المحصلة، على لبنان أن يتلقف هذه الفرصة الذهبية لتحسين واقعه ورفع مستوى الاقتصادية مع إيران وتحسين واقع التبادل التجاري بين البلدين الذي لم يتعدّ في أحسن الأحوال الـ 100 مليون دولار، فيما تفتح الفرص الواعدة الطريق لجعل هذا الرقم أضعفاً مضاعفاً.

تراجع أسعار المشتقات النفطية

أعلنت وزارة الطاقة والمياه أنّ أسعار المشتقات النفطية تراجعت أمس في الأسواق اللبنانية، بمعدل 500 ليرة لبنانية لصفيحة البنزين 98 و95 أوكتان والكانز وسعر صفيحة كل من المازوت الأحمر والديزل أويل 400 ليرة لبنانية، فيما تراجع سعر قارورة الغاز 300 ليرة لبنانية.

جاء ذلك، في قرارات أصدرها اليوم وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان حدّد بموجبها الحدّ الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت كالآتي:

— بنزين 98 أوكتان 26300 ليرة لبنانية.
— بنزين 95 أوكتان 25700 ليرة لبنانية.
— مازوت أحمر 15000 ليرة لبنانية.
— ديزل أويل للمركبات 15200 ليرة لبنانية.
— كان 15400 ليرة لبنانية.
— قارورة الغاز زنة عشرة كيلوغرامات 11400 ليرة لبنانية.
— قارورة الغاز زنة 12.5 كيلوغراماً 13700 ليرة لبنانية.

وإشارات الوزارة إلى أنّ من المتوقع أن تستمرّ هذه الأسعار بالتراجع الأسبوع المقبل، وفقاً لتطور أسعار برميل النفط الخام البرنت الأميركي الذي وصل أمس إلى 49.99 دولاراً أميركياً.